المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2014

الأمانة العامة قسم اللجان	الولاية التشريعية 2006-2015 السنة التشريعية: 2013-2014 دورة أكتوبر 2013

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم للمجلس الموقر، تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، بمناسبة مناقشتها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2014.

وقد خصصت اللجنة اجتماعين لهذا الغرض،عقد الأول يوم الخميس 12 دجنبر 2013،والثاني يوم الجمعة 13 دجنبر2013.كما انعقد اجتماع ثالث يوم الخميس 19 دجنبر 2013، خصص للتصويت على مشروع الميزانية المذكورة.

هذا ،وقد ترأس الاجتماعات الآنفة الذكر،المستشار المحترم السيد عبد المجيد لهاشي بصفته رئيسا للجنة، وذلك بحضور وزير الداخلية

السيد محمد حصاد،والوزير المنتدب لدى وزير الداخلية السيد الشرقي اضريس وبعض أطر وزارة الداخلية.

وفي هذا الإطار،تفضل السيد وزير الداخلية بتقديم عرض مفصل،أكد من خلاله أن مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2014،جاء مجسدا للتوجهات العامة لمشروع القانون المالي لنفس السنة،كما يهدف إلى مواصلة إنجاز الأوراش المهيكلة والمشاريع التحديثية،التي انخرطت فيها الوزارة خلال السنوات الأخيرة، والمستلهمة من التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى أهم منجزات الوزارة عن سنة 2013،خاصة مايتعلق بالأمن وحماية الأشخاص والممتلكات،وتعميق مسلسل اللامركزية، واللاتمركز،وتفعيل آليات المراقبة والتخليق.

وفيما يلي ملخص للمحاور التي تناولها عرض السيد الوزير :

بخصوص نظام اللامركزية، تمت الإفادة على أنه تم توفير المواكبة التقنية والمالية لتقوية قدرات الفاعلين المحليين في إعداد المخططات الجماعية للتنمية،مما مكن حوالي 1200 جماعة من تحضير مخططاتها في هذا الإطار.

وبالنسبة لتقوية جاذبية المدن،وتحسين محيط العيش بها، تم إعداد 324 برنامجا للتاهيل الحضري بالمدن والمراكز الحضرية بغلاف إجمالي قدرة 57 مليار درهم.

وفيما يتعلق بالعالم القروي،أفاد السيد الوزير أنه تمت برمجة اعتمادات مالية مهمة من أجل تزويده بالماء الصالح للشرب،وبالكهرباء،زيادة على المجهودات الرامية إلى فك العزلة عنه،وتحسين الولوج إلى المرافق الاجتماعية،من خلال الدعم المالي لفائدة الجماعات التي لاتتوفر على الموارد الكافية لتمويل حصتها للبرنامج الثاني للطرق القروية.

وفيما يخص استراتيجية الوزارة للتنقلات الحضرية، تم وضع آليات خاصة بالتنظيم والتخطيط والتمويل قصد تاهيل القطاع والرفع من فاعليته حتى يستجيب لحاجيات المواطنين في مجال النقل والتنقل.

أما بالنسبة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك،وصحته وسلامته،أعطيت تعليمات صارمة لمصالح المراقبة على صعيد العمالات والأقاليم من أجل التحلي باليقظة الدائمة،وتفعيل آليات تدخلاتها، والحرص على الحضور الميداني المستمر لضمان السير العادي للأسواق وتتبع حالات الأسعار ووضعية تموين السوق الوطنية.

وفيما يتعلق بعصرنة وتاهيل مؤسسة الحالة المدنية، تم وضع برنامج عمل (2013و2015)،الذي يندرج ضمن مخطط المغرب الرقمي 2013،الهادف إلى تقريب الخدمات من المواطن، وتعزيز نجاعة المؤسسات الحكومية،من خلال توفير قاعدة بيانات وطنية موثوقة وفعالة،تمهيدا لإنجاز سجل وطني للسكان،باعتباره أداة دعم للتخطيط ولسياسات الاستهداف.

وبخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أعطى انطلاقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله،فقد تمكنت من تحقيق أهدافها في مجال التنمية البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما مايخص الأراضي السلالية، فإن الوزارة وضعت مخططا يرمي إلى إدماجها في مسلسل التنمية البشرية،ويعد بحلول جدية لجميع المشاكل المرتبطة بها.

وبالنسبة للمراكز الجهوية للاستثمار،واصلت الوزارة عملها الهادف إلى تاطير وتتبع آراء هذه المراكز باعتبارها آلية لتفعيل سياسة التدبير اللاممركز للاستثمار.

وبخصوص مهام التفتيش الذي تنجزه مصالح وزارة الداخلية، تمت الإشارة إلى أن عدد المهمات المنجزة في هذا الإطار بلغ ما مجموعه 79 مهمة تتعلق

بمراقبة التسيير المالي والإداري للجماعات الترابية،ومراقبة التعمير وتسليم السلط والتحري في التصرفات المنسوبة للمنتخبين وبعض الموظفين وبعض رجال السلطة وأعوانهم.

وللوقوف على مزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى عرض السيد الوزير الذي نرفقه بهذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المناقشة العامة لمضامين عرض السيد وزير الداخلية، تناول الكلمة عدد من السيدات والسادة المستشارين،تطرقوا من خلالها إلى مختلف القضايا والاهتمامات،ذات الصلة باختصاص وزارة الداخلية،مع تقديم جملة من الاقتراحات الهادفة إلى إعادة النظر،في النصوص القانونية خاصة مايتعلق منها بالتدبير الجماعي في شقيه المالي والإداري،والتنظيمي.

ويمكن إيجاز ماراج في النقاش العام كما يلي:

- الإجماع والتنويه، بالدور الفعال والطلائعي الذي قام ويقوم به جلالة الملك محمد السادس أيده الله،في الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد،والتي توجت

أخيرا بالزيارة الملكية الناجحة لجلالته للولايات المتحدة الأمريكية والتي خلفت صدى إيجابيا على كافة المستويات.

- الإشاذة بمبادرة الحكم الذاتي ،مع الحث على وضع استراتيجية بديلة متعددة المداخيل،والتوظيف المستمر لكل العناصر التي تخدم القضية الوطنية،والتحلي باليقظة وتقوية الجبهة الداخلية،إضافة إلى التجاوب الفعلي مع جميع انتظارات سكان الأقاليم الجنوبية من خلال تنزيل الجهوية الموسعة وتفعيل توصيات المجلس الاقتصادي ولاجتماعي،والمجلس الوطني لحقوق الإنسان،ومعالجة الأخطاء المرتكبة سابقا لاستعادة عامل الثقة والمصالحة مع الساكنة، بالإضافة إلى البحث عن آلية إعلامية ،قوية لمواجهة دعايات خصوم الوحدة الترابية،وتوجيه الخط التحريري للإعلام الرسمي في هذا الموضوع.

- التاكيد على جدوى وأهمية المراقبة والمحاسبة،والتصدي لكل أشكال الفساد والتسيب في تدبير المال العام، وتجاوز مفاهيم البيروقراطية المتمثلة في أحادية صنع القرار والعمل على تكريس مبدأ المشاركة في مختلف المراحل المرتبطة بالتشخيص وإعداد المشاريع،وبرمجتها وتنفيذها، ثم التقييم والمحاسبة ضمن صيرورة تتسم بالشفافية.

● الإشادة برجال ونساء الأمن،والقوات المساعدة،والوقاية المدنية الساهرين على أمن واستقرار البلاد،وحماية أرواح وممتلكات المواطنين مع ضرورة التحلي باليقظة والمقاربة الاستباقية للتصدي لمختلف أنواع الجريمة، بالإضافة إلى تمكين الأجهزة الأمنية بالوسائل اللوجيستكية للقيام بواجبها على أفضل وجه.

مع مراعاة عدم الإفراط في استعمال العنف في مواجهة الاحتجاجات.

● الإشارة إلى تقادم الظهير الشريف المؤرخ في 27 أبريل 1919 المنظم للأراضي السلالية الذي أصبح غير قادر على حل الإشكالات المطروحة في هذا المجال.الشيء الذي يدفع إلى التفكير في تنظيم حوار وطني يطرح إشكالية هذا النوع من الأراضي ، كمسألة تفويتها إلى الشركات العقارية،وكذا تناقض الأحكام بين مجلس الوصاية والسلطات القضائية،إضافة إلى إشكال تنفيذ قرار الوصاية الرامي إلى استفادة النساء السلاليات،والنزاعات المتعلقة بإعادة تقسيم الأراضي السلالية.

●إثارة، موضوع الباقي استخلاصه ومايطرحه من إشكالات،منها ماهو قانوني،وماهو متعلق بالإدارة الجبائية،كل ذلك يفرض الانكباب على توفير الشروط الموضوعاتية الكفيلة بتاهيل الإدارة الجبائية المحلية وإصلاحها،وتفعيل

المساطر المتعلقة بالإحصاء والمراقبة،والفحص الجبائي لتحديد الباقي استخلاصه، مع تفعيل الإجراءات الزجرية في حق الملزم المخل بواجباته.

- إشكالية بطء وتقاعس تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة،ومايعنيه ذلك من ضياع حقوق المتقاضين.

- محدودية،تجربة التدبير المفوض مما يستوجب ضرورة تدخل سلطة الوصاية لتقييم هذه التجربة، خاصة مايتعلق بالشركات الأجنبية التي تسهر على تدبير هذا القطاع،نظرا لتفاقم المشاكل المرتبطة به.

- ضرورة بلورة سياسة وطنية ، تعنى بحقوق الهجرة والمهاجرين خاصة بعد تسجيل عدد من التجاوزات التي تعكس تبني الحكومة لمنطق المقاربات الأمنية الصرفة في معالجتها لهذا الملف،دون مراعاة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.

- المطالبة، بتمديد أجل تعميم البطاقة الوطنية البيومترية، بهدف تمكين الساكنة من الحصول عليها،وتجاوز العوائق التي لازالت تحد من تعميمها.

- التاكيد على ضرورة إيجاد مقاربة جديدة، لتفادي المشاكل التي يطرحها النقل الحضري،مع أهمية وجوب احترام الشركات العاملة في هذا القطاع لدفاتر

التحملات سواء تعلق الأمر بجودة الخدمات أو أثمنة التذاكر،التي لاتراعي القدرة الشرائية للمواطنين.

- التاكيد على فتح نقاش وطني لتسليط الضوء على الاختلالات التي تشوب قطاع التعمير،منها تعدد المتدخلين على المستوى الوطني أو المحلي،والتاخر في المصادقة على التصاميم،مع الإفراط في اللجوء إلى مسطرة الاستثناء والتوسع العمراني على حساب المناطق الزراعية والغابوية والمناطق الخضراء،مع وجود صعوبات وتجاوزات في تطبيق قانون التعمير.
- المطالبة بضرورة إعادة النظر في إفراط استعمال سلطة الوصاية،من طرف العمال،والخازن الإقليمي،والقابض والمجالس الجهوية للحسابات،خاصة على مستوى الشكايات الكيدية والمحاكمات.
- أهمية وضرورة التفكير في مقاربة جديدة،حول موضوع زراعة القنب الهندي (الكيف)،والتصدي للسلبيات الناتجة عن هذه الزراعة واستغلالها مع تثمين كل الإيجابيات التي قد تنتج عن حسن استغلالها وتطويرها.
- الإشادة بتقرير اللجنة الملكية الاستشارية ،حول الجهوية الموسعة، مع المطالبة بإعادة بناء الجهوية بموارد أكبر واختصاصات أوسع،وسلطة حقيقية

وحرية أكثر لتدبير شؤونها،وتشكيل فضاءات متجانسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● ضرورة تكريس الديمقراطية المحلية من خلال تعزيز دور الهيئات المنتخبة في اتخاذ قراراتها وتنفيذها وتنظيم شؤونها المحلية،مع إيلاء الاهتمام بالموارد البشرية للجماعات الترابية،من خلال إقرار آليات لتحفيز الموظفين الجماعيين،وتقوية مؤسسة الكتابة العامة للجماعات،ووضع برامج تكوينية مستمرة مع تعميم استعمال الأنظمة المعلوماتية،وكذا إحداث معاهد للتكوين في مجال الوظيفة بالجماعات الترابية.وإدماج الموظفين الجماعيين في الوظيفة العمومية،ووضع هيكلة إدارية للجماعات الترابية.

● المطالبة، بالتحضير الجيد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين في هذا المجال،مع التساؤل عن الأجندة الزمنية لهذه الاستحقاقات ،والقوانين التنظيمية والعادية المرتبطة بها.

●ضرورة التفكير في مقاربة،يتم من خلالها تكريم رؤساء الجماعات الترابية، بتخصيص جائزة تساعد على تحفيزهم وتشجيعهم على أداء مهامهم النبيلة. بالإضافة إلى البحث عن أسلوب يسمح بالقطع مع القباض

في الجماعات الترابية، وتحفيز التقنيين العاملين بها والذين يسهرون على تتبع مساطر الصفقات التي تبرمها هذه الجماعات.

- اقتراح إحداث مجالس إدارية بالجماعات الترابية، تسند إليها مهمة تنفيذ قرارات مكاتب الجماعات الترابية.

- هذا وقد تم التطرق إلى قضايا أخرى كالتطهير السائل،ومشاكل المحطات الطرقية والمراكز الجهوية للاستثمار،والقطب المالي للدار البيضاء.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار رده على التساؤلات والاقتراحات التي أبداها السيدات والسادة المستشارون،نوه السيد الوزير بالتدخلات والملاحظات التي ساهم بها السادة المستشارون،أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2014.

وأوضح أنه آن الأوان للانتقال من مرحلة الإشكاليات إلى مرحلة جديدة تتسم بإيجاد مقاربة تهدف إلى طرح حلول جدية وواقعية ، لكل القضايا التي استرعت باهتمام السادة المستشارين.

وبخصوص إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة،اعتبر السيد الوزير أن الأمر يتطلب مراجعة مجموعة من النصوص وفي مقدمتها القانون التنظيمي

للجهة الذي سيتم اعتماد تقرير اللجنة الملكية الاستشارية للجهوية كأرضية وقاعدة لبلورته وإخراجه.

وبالنسبة للميثاق الجماعي،فقد تم التاكيد على النتائج المهمة التي حققها لتسيير الجماعات الترابية،مشيرا إلى بعض المشاكل التي أعترت تطبيقه، كمشكل استقرار الأجهزة التداولية للمجالس المحلية،مع ضرورة إعادة النظر في المدة الانتدابية للرؤساء الجماعيين،وخلق آلية إدارية لتنفيذ مقررات الرئيس والمكتب،مع مراعاة الفصل بين اختصاصات هذه الآلية الإدارية واختصاصات الكاتب العام للجماعة.

وأشار السيد الوزير إلى أن أهمية إعطاء استقلالية مالية للجماعات الترابية، ومراقبتها بواسطة لجنة محاسبة داخلية،مع ملاحظة أن الأنظمة التي تشتغل بها المالية الجماعية الحالية لم تعرف تغييرا منذ سنوات عدة.

وبالنسبة لشركات التنمية المحلية، أفاد السيد الوزير أن الوقت حان لوضع قانون ينظمها ويبين كيفية استغلالها. كما تم التاكيد على الاستمرار في محاربة الفساد، مع ضرورة التفريق بين الأخطاء العادية التي يمكن معالجتها، والاختلالات التي تستوجب الجزر والمحاسبة.

وبخصوص ظاهرة الاعتصامات والاحتجاجات،أكد السيد الوزير، أن المغرب بلد الحرية، لكن شريطة ممارستها في إطار القانون.

وبالنسبة لموضوع الأمن، فإن الجهود متواصلة لتقويته بكل الوسائل المتاحة، كاستخدام الكاميرات والتقنيات الحديثة مع الإشارة إلى أن الوضعية الأمنية بالمغرب تعتبر سليمة مقارنة مع دول مجاورة.

وفيما يتعلق بالنقل الحضري، فقد تم تخصيص غلاف مالي مهم لتأهيل هذا القطاع والرفع من فاعليته حتى يستجيب لحاجيات المواطنين الملحة.

وبالنسبة لتعميم البطاقة الوطنية البيومترية، وافق السيد الوزير على تمديد أجل الحصول عليها استجابة لطلب السادة المستشارين.

وبخصوص الرفع من تمثيلية النساء،وجبت الإشارة إلى أنها تحتاج إلى مزيد من التفكير والاجتهاد.

وفضلا عن ذلك، فقد أبدى السيد الوزير استعداد الوزارة لاستقبال اقتراحات السيدات والسادة المستشارين، الهادفة إلى النهوض بدور الجماعات الترابية، ماليا وإداريا، في أجل ينبغي ألايتجاوز شهرين.

هذا، وستتم موافاة اللجنة بجواب كتابي مفصل حول التساؤلات التي أثيرت خلال النقاش العام.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الوزارة لسنة 2014 خصص لها غلاف مالي مجموعه 21,1 مليار درهما، بما في ذلك اعتمادات الالتزام،وهو موزع بين ميزانية التسيير بمبلغ 18,2مليار درهما،وميزانية الاستثمار بمبلغ 2,9 مليار درهما.

وفي الاجتماع المنعقد يوم الخميس 19 دجنبر 2013، صوتت اللجنة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2014 بالنتيجة التالية :

الموافقون : 11

المعارضون : 12

الممتنعون : **لاأحد**

مقرر اللجنة

حسان بركاني

عرض السيد وزير الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يسعدني اليوم أن أعرض على أنظار لجنتكم الموقرة مشروع الميزانية الفرعية المتعلق بقطاع الداخلية برسم سنة 2014، هذا المشروع الذي يجسد التوجهات العامة لمشروع القانون المالي، كما يرمي إلى مواصلة إنجاز الأوراش المهيكلة والمشاريع التحديثية التي انخرطت فيها الوزارة خلال السنوات الأخيرة، والمستلهمة من **التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

وقبل تقديم المحاور الأساسية لهذا المشروع، أود بداية أن أسلط الضوء على أهم منجزات هذه الوزارة برسم السنة الجارية، والمتعلقة أساسا بمرفق الأمن، وحماية الأشخاص والممتلكات، وتدبير المخاطر، وصيانة الحقوق والحريات، وتعميق مسلسل اللامركزية، وإرساء اللاتمركز الإداري، والمساهمة في التنمية البشرية والسوسيو- اقتصادية والمجالية، فضلا عن مواصلة تفعيل آليات المراقبة والتخليق.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

لقد تميزت سنة 2013، بإجراء انتخابات جزئية وتفعيل مسطرة التعويض لملء المقاعد الشاغرة بكل من مجلس النواب وبعض الجماعات الترابية والمجالس والهيئات المنتخبة، مع إجراء عملية المراجعة السنوية للوائح الانتخابية العامة وكذا اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

وفي مجال التقسيم الإداري، واستنادا إلى مقتضيات الدستور الذي أقر الطابع اللامركزي للتنظيم الترابي للمملكة، انكبت الوزارة خلال السنة الجارية على إعداد مشروع القانون المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية، حيث تم الحرص على إقرار مبادئ قابلة للتطبيق بالنسبة لكافة أصناف الجماعات الترابية، من جهات وعمالات وأقاليم وجماعات.

وفيما يرتبط بدعم الأحزاب السياسية، وتطبيقا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، فقد عملت الوزارة على اتخاذ التدابير اللازمة لصرف مبالغ الدعم السنوي الممنوح للأحزاب برسم المساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وبخصوص تشجيع تمثيلية النساء، فقد تم إعداد مرسوم يتعلق بصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، وذلك بهدف تطوير وتحسين أدائه على ضوء العبر المستخلصة من التجربة المكتسبة منذ انطلاق العمل بالصندوق سنة 2009.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد مكنت مواصلة تنفيذ **المخطط الخماسي** 2008 -2012 لتأهيل الأجهزة الأمنية والإدارة الترابية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الرفع من جودة التأطير الترابي، وتقوية فعالية تدخلات المصالح الأمنية، وتعزيز قدراتها الميدانية، سواء لتقريب الأمن من المواطنين أو لإحكام التنسيق بين مكونات المنظومة الأمنية لا سيما على مستوى اليقظة والاستباقية.

وسعيا منها إلى تثمين مكتسبات هذا المخطط، تعتزم الوزارة، ابتداء من السنة المقبلة، وضع مخطط خماسي ثاني يهدف إلى مواصلة تحديث المرفق العمومي للأمن لتمكين مصالحه من مسايرة التحولات التي يعرفها مجال عملها.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت السنة الجارية إحداث ما مجموعه 82 وحدة إدارية جديدة، منها 40 وحدة في الوسط القروي و42 وحدة بالوسط الحضري. وبذلك، تم تعزيز التأطير الإداري على الصعيد الوطني إذ ارتفع عدد الدوائر من 185 إلى 190 دائرة، كما انتقل عدد القيادات من 604 إلى 639 قيادة، مع ارتفاع عدد الدوائر الحضرية من 109 إلى 111 دائرة حضرية وعدد الملحقات الإدارية من 618 إلى 658 ملحقة إدارية.

وفي مجال مكافحة الظواهر الإجرامية، وصل عدد الجرائم والمخالفات المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 إلى حوالي 426.000 قضية على المستوى الوطني، تُشكل منها قضايا المس بالأشخاص وبالممتلكات حوالي 51%. وقد تمت معالجة وحل نسبة كبيرة من هذه القضايا بلغت 89%، فضلا عن تحقيق نتائج هامة على مستوى التدخل الاستباقي ضد التهديدات الإرهابية، حيث تم إفشال العديد من المخططات الإرهابية.

وفي مجال **محاربة الهجرة السرية**، وجب التذكير أن المغرب أصبح يواجه تحديات الهجرة النظامية وغير النظامية جعلت منه بلدا للجوء والاستقرار الدائمين للمهاجرين، وذلك بسبب العديد من المعطيات؛ منها الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها الدول الأوربية، وآثار السياسة الصارمة للهجرة التي تنهجها لمراقبة حدودها، وكذلك بسبب السياق الإقليمي غير المستقر وتحديات التنمية التي تعيشها القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تنامي نشاط شبكات تهريب المهاجرين والاتجار في البشر.

وتنفيذا **للتعليمات الملكية السامية** التي تم توجيهها للحكومة بخصوص وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، والقاضية بوضع استراتيجية ومخطط عمل ملائمين لبلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة ببلادنا، سارعت هذه الوزارة بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، إلى وضع تصور جديد يرتكز على مكونات وأهداف تروم معالجة إشكالية الهجرة ببلادنا بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي، ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف، مما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال ويمكنه من الاضطلاع بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي. وفي هذا الإطار، فقد تم الشروع مؤخرا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيل هذا المخطط لتسوية وضعية الفئات المستهدفة وفق معايير مضبوطة.

وبفضل تضافر جهود جميع المتدخلين، تم خلال هذه السنة (إلى منتصف أكتوبر) تفكيك 63 شبكة إجرامية وتقديم عناصرها للعدالة في إطار مقتضيات القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، فضلا عن إحباط 19.500 محاولة للهجرة غير الشرعية من بينها 15.540 محاولة تهم الجنسيات الأجنبية.

وبخصوص عمليات الرجوع الطوعي للمهاجرين غير الشرعيين، تجدر الإشارة إلى أنه خلال نفس الفترة تم إرجاع 620 مهاجر أجنبي إلى بلدانهم الأصلية، وذلك في إطار المقاربة ذات البعد الإنساني التي تنهجها السلطات العمومية، وبتعاون مع الهيئات الدبلوماسية لبلدانهم المعتمدة بالمغرب وبتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة.

وانسجاما مع الإستراتيجية الوطنية **لمحاربة المخدرات**، ووفاء بالالتزامات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا المجال، بادر المغرب إلى مواصلة جهوده لتدبير هذا الملف بإتباع نهج شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار كل الأوجه المتعلقة بالظاهرة وكذا التحديات الأمنية الجديدة التي أصبحت تمليها على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، أفضت المجهودات المتواصلة في مجال محاربة زراعة القنب الهندي إلى الحفاظ على النتائج الايجابية المحققة خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة في تقليص المساحات المزروعة بحوالي 65% مقارنة مع سنة 2003، التي تم فيها إنجاز أول دراسة ميدانية بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات.

ولا بد من التذكير في هذا الصدد بأن السلطات العمومية قد اختارت القضاء على هذا النوع من الزراعات وفق منظور تدريجي وواقعي يراعي خصوصية المجال الذي تنتشر به، مع العمل على إيجاد منافذ جديدة للدفع بعجلة التنمية البديلة بهذه المناطق كخيار استراتيجي للقضاء على هذه الزراعة عبر إشراك الساكنة المحلية في المبادرات التنموية. وأريد أن أذكر هنا بالدور الذي يضطلع به باقي الفاعلين من منتخبين وجمعيات المجتمع المدني لمواكبة المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا الإطار.

وبخصوص عمليات محاربة المخدرات، فقد تم منذ بداية هذه السنة إلى متم شهر نونبر المنصرم، حجز 71 طن من مخدر الشيرا و181 طن من الكيف، و 13,6 كيلوغرام من الكوكايين، و 414.313 وحدة من الحبوب المهلوسة.

وقد مكنت هذه المجهودات أيضا من تفكيك العديد من الشبكات الدولية، حيث بلغ عدد الأجانب المتورطين في الاتجار الدولي للمخدرات خلال نفس الفترة حوالي 350 شخصا ينتمون لمختلف الجنسيات.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

في مجال الوقاية المدنية، فإن مواصلة هيكلة وتحديث هذا المرفق الحيوي تقتضي مواصلة توفير الوسائل الكفيلة بنهج سياسة تنبني على مبادئ القرب واستباقية المخاطر ورصد الوسائل الضرورية للوحدات الميدانية للرفع من فعاليتها ونجاعتها.

ومن خلال هذا المنظور، وتعزيزا للقدرات والموارد، تم خلال هذه السنة توظيف 500 رقيب وترقية 735 عنصرا، كما استفاد 2965 عنصرا من تكوين نوعي استهدف كلا من رجال الوقاية المدنية والدرك الملكي والشرطة والقوات المساعدة.

وبهدف إرساء مبادئ اللاتمركز الإداري بالمديرية العامة للوقاية المدنية، تم تفويض ما يعادل 87,60 % من ميزانية التجهيز و 15,73 % من ميزانية التسيير لسنة 2013 لفائدة القيادات الجهوية وذلك في إطار عقود- برامج بين الإدارة المركزية وهذه المصالح.

وكنتيجة لهذه المجهودات، فقد أسفر التدخل الميداني لمصالح الوقاية المدنية خلال سنة 2013 (إلى متم شهر نونبر) عن تسجيل 235929 تدخلا عبر مجموع التراب الوطني.

وعلاوة على ذلك، عرفت هذه السنة المعالجة المبكرة لما يناهز 14.215 هكتارا من المساحات المهددة بالجراد.

وبخصوص **هيئة القوات المساعدة**، فقد تمت مواصلة إنجاز البرامج المسطرة سواء على مستوى تشييد وترميم الثكنات أو على مستوى إعادة التأهيل والتجهيز وتوفير البنيات الأساسية والإمكانيات اللوجستيكية الضرورية والتوظيف والتكوين.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

ترسيخا لنظام اللامركزية، ومن أجل تثمين المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا الشأن، حرصت الوزارة على مواكبة الجماعات الترابية في شتى مجالات تدخلها.

فعلى مستوى تعميم منهجية **التخطيط الاستراتيجي**، فقد تم توفير المواكبة التقنية والمالية لتقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال إعداد المخططات الجماعية للتنمية، مما مكن حوالي 1.200 جماعة من إعداد مخططها الجماعي للتنمية.

وبهدف تقوية جاذبية المدن وتحسين محيط العيش بها وتجاوز المقاربات التجزيئية للمشاريع، تمّ خلال هذه السنة التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بثلاثة برامج للتأهيل الحضري وهي البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة وجدة برسم الفترة 2013-2016، وبرنامجي التأهيل الحضري لمركزي بني ادرار والنعيمة التابعين لعمالة وجدة أنكاد، بغلاف مالي إجمالي قدره 911 مليون درهم، ساهمت فيه الوزارة عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، بـ 140 مليون درهم. وقد أعطيت انطلاقة المشاريع المدرجة ضمن هذه البرامج من طرف **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيدّه** خلال الزيارة الملكية للمنطقة لشهر يونيو 2013.

ومن أجل تبني برامج للتنمية الحضرية بكل أبعادها ومقوماتها، تم، على ضوء نتائج تقييم برامج التأهيل الحضري، وضع معايير وضوابط متعلقة بتمويل وإنجاز أشغال المشاريع المرتبطة بالتأهيل الحضري كالطرق والأرصفة والإنارة العمومية والحدائق والمساحات الخضراء والمرافق الاقتصادية والتجهيزات الاجتماعية والرياضية والثقافية للقرب.

وللإشارة، فقد بلغ عدد برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية 324 برنامجا، بغلاف مالي إجمالي قدره حوالي 57 مليار درهم، ساهمت ضمنه الوزارة بحوالي 18 مليار درهم.

وفي نفس السياق، فقد أعطيت الانطلاقة يوم 11 يونيو 2013 لبرنامج التنمية الحضرية الذي يهدف إلى تغيير نمط التدخل العمومي خاصة على مستوى المدن الكبيرة والمتوسطة، وذلك بالانتقال من منطق تدارك النقص إلى منطق التنمية الحضرية الرامية إلى تحديث المدينة والتحكم في توسعها العمراني السريع، عبر تشجيع المبادرات المحلية وتنظيم التدخلات القطاعية، وذلك وفق رؤية تشاركية للتنمية الحضرية.

وفي هذا الإطار، فإن الجماعات المعنية مدعوة للعمل، بشراكة مع الجهات والعمالات والأقاليم، على إعداد استراتيجيات للتنمية الحضرية ضمن المنظور الجهوي، يتم ترجمتها بواسطة برنامج عمل على المدى المتوسط لتنفيذه عن طريق عقد- برنامج، على أساس إدراج المشاريع المتفق عليها ضمن المخططات الجماعية للتنمية قصد برمجتها وإنجازها.

وللإشارة فقد تميزت هذه السنة باحتضان بلادنا المؤتمر الرابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، الذي نظم كما في علمكم بالرباط في شهر أكتوبر المنصرم، والذي شكل مناسبة للجماعات الترابية ببلادنا للانفتاح على التجارب الرائدة على الصعيد الدولي في مجالات التدبير والحكامة الترابية، فضلا عن المساهمة في طرح القضايا والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تلقي بثقلها على المدن والحواضر الكبرى.

ومن جهة أخرى، فقد رصدت الوزارة عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، برسم هذه السنة، أغلفة مالية هامة للمساهمة في إنجاز البرامج الوطنية للتنمية:

فبالنسبة **لبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب**، بلغت الاعتمادات المبرمجة خلال سنة 2013 نحو 300 مليون درهم. و قد مكنت المجهودات المبذولة في هذا المجال من تحقيق نسبة 93% في مجال التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي.

أما بالنسبة **لبرنامج الكهربة القروية الشمولي**، والذي يعد من البرامج الوطنية المتميزة، فقد تمّ تقديم دعم مالي إجمالي بلغ 41 مليون درهم، علما بأن الدعم المالي الإجمالي الذي قدمته الوزارة للجماعات التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتمويل مساهماتها، قد بلغ منذ بداية هذا البرنامج ما يفوق 1,5 مليار درهم.

وفي أفق تعميم الكهربة القروية بواسطة الشبكة، انخرطت هذه الوزارة في تمويل برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، الذي يهدف ضمن محوره المتعلق بالكهربة القروية إلى كهربة 35.785 مسكن بغلاف مالي يفوق 1,16 مليار درهم، ساهمت ضمنه الوزارة، عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، بـ 302 مليون درهم. وقد تم تسديد هذه المساهمة بكاملها لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. كما أن الوزارة بصدد إعداد برامج لكهربة مجموعة من الدواوير المنتمية للجماعات التي ما زالت تعرف نسبة ضعيفة في مجال التغطية بالكهرباء.

ونظرا لأهمية **الطرق القروية** في فك العزلة وتحسين الولوج للمرافق الاجتماعية وإنعاش الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي وكذا الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، فقد واصلت الوزارة، عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، تقديم الدعم المالي لفائدة الجماعات التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتمويل حصتها في البرنامج الثاني للطرق القروية، حيث بلغ الدعم الإجمالي ما قدره 450 مليون درهم.

و تدعيما لمشاريع و برامج فك العزلة عن العالم القروي، ساهمت الوزارة، عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، في المحور المتعلق بالطرق القروية ضمن برنامج التأهيل الترابي بـ 1,7 مليار درهم.

ولتحسين وضعية قطاع **التطهير السائل**، فقد رصدت الوزارة 300 مليون درهم من حصة منتوج الضريبة على القيمة المضافة و114 مليون درهم من الميزانية العامة. كما سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 500 مليون درهم برسم سنة 2014 للمساهمة في تمويل الشطر الثالث (2013-2016) من البرنامج الوطني للتطهير السائل.

ولمساعدة الجماعات الترابية على اقتناء المعدات والآليات الضرورية للحفاظ على نظافة المدن والتخلص من **النفايات المنزلية** بطريقة احترافية، تواصل الوزارة مواكبة عمل الجماعات في أفق إنجاز مطارح مراقبة طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا وإعادة تهيئة المطارح القديمة.

ولأجل ذلك، فقد تم خلال هذه السنة رصد غلاف مالي بلغ 216,28 مليون درهم، منها 165,24 مليون درهم لفائدة 73جماعة ترابية لمواجهة إكراهات التدبير المفوض لمصالح النظافة. كما ستخصص هذه الوزارة مبلغ 200 مليون درهم برسم سنة 2014 لمواصلة تأهيل هذا المرفق.

وبخصوص النقل الحضري، واصلت الوزارة تنفيذ التدابير والتوجهات التي نصت عليها الإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية والنقل العمومي الحضري، وذلك بوضع الآليات الخاصة بالتنظيم والتخطيط والتمويل قصد تأهيل القطاع والرفع من فعاليته حتى يستجيب لحاجيات المواطنين في ميدان النقل والتنقل.

ومن بين التدابير المتخذة في هذا الإطار، نذكر دعم التخطيط من خلال تقديم الدعم المالي وتتبع الدراسات المتعلقة بمخططات التنقلات الحضرية، حيث بلغ الدعم المالي المقدم للجماعات الترابية من أجل إنجاز هذه المخططات 26,1 مليون درهم.

واعتبارا لإشكالية التنقلات الحضرية بالمدن الكبرى، وبهدف تعميق التفكير في هذا القطاع الحيوي، نظمت الوزارة يومي 23 و24 شتنبر المنصرم أياما وطنية للنقل الحضري تحت شعار "أي خارطة طريق للتنقلات الحضرية بالمغرب؟"

ولتأهيل المرافق العمومية الجماعية ذات الصبغة التجارية، وخاصة **الأسواق الأسبوعية**، فقد وضعت هذه الوزارة برنامجا لتأهيلها بكلفة إجمالية قدرت بـ 4,5 مليار درهم.

ومن أجل تفعيل المخطط الوطني التوجيهي لإعادة هيكلة وتوزيع **أسواق الجملة للخضر والفواكه**، تم التوقيع على اتفاقية-إطار من أجل إنجاز مشروع نموذجي من "الجيل الجديد" لأسواق الجملة للخضر والفواكه بإقليم بركان.

وفي إطار جهودها المتواصلة من أجل التعميم التدريجي لبرنامج تأهيل **المكاتب الجماعية لحفظ الصحة**، أبرمت هذه الوزارة ثلاث اتفاقيات للشراكة خلال هذه السنة، تهم تأهيل المكاتب الجماعية للقنيطرة والحسيمة وسيدي قاسم. وتبلغ التكلفة الإجمالية لإنجاز هذه المشاريع 42,2 مليون درهم.

وبشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، وضعت الوزارة برنامجا طموحا يروم تحسين أداء المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، وقد أعطيت الانطلاقة لتنفيذ أربعة مشاريع تهم الوقاية الجماعية ببعض المناطق النموذجية.

وفي مجال **تحسين التدبير العمومي**، تم وضع منظومة التدبير المندمج للنفقات العمومية للدولة بهدف تبسيط مساطر تدبير النفقات وتقليص آجال وكلفة الطلبات العمومية وتوفير المعلومات الضرورية للتدبير الفعال للميزانية.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة عبر المديرية العامة للجماعات المحلية وبشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، على ملاءمة هذه الإجراءات مع خصوصيات الجماعات الترابية قصد مساعدتها على تحسين أدائها والاضطلاع على الوجه المطلوب بالدور المنوط بها في مجال التنمية.

وفي إطار المجهودات الرامية إلى **عصرنة وتأهيل مؤسسة الحالة المدنية**، وضعت الوزارة برنامج عمل (2013-2015)، يندرج ضمن مخطط المغرب الرقمي 2013، والذي يروم تقريب الخدمات من المواطن وتعميمها، وتعزيز نجاعة المؤسسات الحكومية من خلال توفير قاعدة بيانات وطنية موثوقة وفعالة وكذا تمهيد الطريق لسجل وطني للسكان كأداة دعم للتخطيط ولسياسات الاستهداف.

وفي إطار العمل المشترك مع وزارة العدل، تم تنظيم حملة واسعة النطاق لتحسيس ومساعدة المواطنين على استصدار أحكام لتوثيق العلاقات الزوجية، بمناسبة قرب انتهاء الفترة الانتقالية المحددة قانونا في الأسبوع الأول من شهر فبراير2014، لرفع سماع دعوى الزوجية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

لقد أعطت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** منذ الإعلان عن انطلاقتها في ماي 2005 من طرف **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، دفعة جديدة وقوية لمجال التنمية البشرية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية تثمين المكتسبات الاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الإصلاحات الجوهرية التي تعرفها بلادنا.

فبرسم سنة 2013 (إلى منتصف أكتوبر المنصرم)، مكن تنفيذ برامج المبادرة من إطلاق 2278 مشروع و431 نشاط دون احتساب برنامج التأهيل الترابي، وذلك باستثمار إجمالي بلغ 2 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة بـ 1 مليار درهم، وذلك لفائدة 561.950 مستفيدا مباشرا وغير مباشر. كما تم تسجيل دور رافعة مهم بنسبة 50 %، مما يجسد الانخراط القوي للشركاء والمستفيدين في تنفيذ مشاريع المبادرة.

وتتجلى تدخلات المبادرة بشكل أوضح في إطار البرنامجين الحضري والقروي، ويرجع ذلك إلى توسيع الاستهداف الترابي خلال المرحلة الثانية من هذه المبادرة الوطنية، حيث انتقل عدد الأحياء الحضرية المستهدفة من 264 إلى 532 حي حضري، ومن 403 إلى 702 جماعة قروية مستهدفة.

فعلاوة على مشاريع البناء والتجهيز والخدمات والتنشيط، فقد أعطت المبادرة خلال سنة 2013 اهتماما أكثر للنهوض بالأنشطة المدرة للدخل من خلال دعم الأنشطة التي تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفقراء وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

وفي هذا الإطار، فقد تمت برمجة 535 نشاط مدر للدخل (أي 23% من العدد الإجمالي للمشاريع) بغلاف مالي إجمالي بلغ 168.5مليون درهم، ساهمت فيه المبادرة بـ 95.1 مليون درهم مع دور رافعة بنسبة 44% ، وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين من مشاريع الأنشطة المدرة للدخل 8025 مستفيد (47% من النساء و42% من الشباب).

وإجمالا، فبناءا على الاستهداف الترابي المعمول به خلال المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية، فقد بلغت الاعتمادات التي تم تخصيصها لتمويل المشاريع المسطرة إلى غاية31 يوليوز 2013 ، ما يناهز 4.618.850.000 درهما.

ويتوزع هذا الغلاف حسب برامج المبادرة كالتالي: برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي (955.113.000 درهم)، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري (1.161.105.000درهم)، برنامج محاربة الهشاشة (573.394.000 درهم) والبرنامج الأفقي (926.906.000) درهم. كما خصص ما يفوق مليار درهم لبرنامج التأهيل الترابي، حيث تم إنجاز 266 كلم من الطرق والمسالك، بالإضافة إلى 1144 سكن وظيفي لفائدة المدرسين و63 لفائدة الأطر الطبية و08 مراكز طبية، فضلا عن ربط 1432 دوار بشبكة الكهربة القروية وإنجاز ما يناهز 189 مشروعا متعلقا بنقط الماء، بالإضافة إلى ربط 86 دوار بشبكة الماء الصالح للشرب.

ومما لا شك فيه، فقد مكنت المبادرة من تحقيق مكتسبات ذات وقع ملموس على الساكنة المستهدفة، وانخراط 12.800 فاعل مباشر في أجهزة الحكامة، والنهوض بأوضاع المرأة والشباب وبلورة علاقة جديدة بين السلطات والمنتخبين والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي.

وتبرز المكتسبات أيضا من خلال تحقيق المؤشرات المتعاقد عليها مع المانحين الدوليين برسم سنة 2013، حيث بلغ معدل نجاح الفتيات المقيمات بدور الطالبة المشيدة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (82.7%)، كما بلغت نسبة تمثيلية النساء والشباب في اللجن المحلية والإقليمية للتنمية البشرية 21% و17% على التوالي.

ورغم هذه المكتسبات، وبعد مرور ثمان سنوات من عمر المبادرة الوطنية، لا بد من مضاعفة الجهود الخاصة بترسيخ ثقافة التدبير المستدام والإشكالية الاجتماعية وذلك على مستوى جميع الفاعلين، في إطار عملية تهدف إلى مأسسة هذه المقاربات والأدوات الجديدة للحكامة الجيدة.

وموازاة مع ذلك، فقد عرفت مؤسسة **الإنعاش الوطني** خلال هذه السنة إنجاز العديد من الأوراش ذات البعد الاجتماعي خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية والفقيرة، فضلا عن إنجاز ثلاث منشآت جديدة للحد من الفيضانات ببعض المراكز والمدن وذلك بغلاف مالي يناهز 60 مليون درهم، بالإضافة إلى استئناف تمويل 13 مشروع في طور الإنجاز منذ السنوات الفارطة، وذلك تنفيذا للاتفاقية التي تجمع بين وزارة الداخلية والوزارة الوصية على قطاع الماء والمتعلقة ببناء عدد من السدود الصغرى ومنشآت حماية بعض المدن من الفيضانات.

وإجمالا، فقد مكنت مختلف برامج الإنعاش الوطني إلى متم شهر شتنبر المنصرم من خلق ما يناهز 18 مليون يوم عمل.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يأتي تحصين مصالح الجماعات السلالية والحفاظ على ممتلكاتها العقارية ضمن أولويات هذه الوزارة، وذلك وفق منظور يرمي إلى إدماجها في مسلسل التنمية. واعتبارا لذلك، فقد تميزت هذه السنة بإنجاز أوراش مهمة تندرج في إطار تنفيذ الشطر الأول من برنامج العمل الاستراتيجي 2013-2015.

ففي إطار التصفية القانونية للأراضي الجماعية، تم تجديد الاتفاقية المبرمة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تحفيظ 1.5 مليون هكتار من الأراضي الجماعية.

كما تمت كذلك مواصلة عملية التحديد الإداري و استصدار الرسوم العقارية، فضلا عن إيداع 85 مطلب تحفيظ بمساحة إجمالية تناهز 84 ألف هكتار.

وفي إطار التحضير للعمليات المستقبلية للتصفية القانونية للعقارات المفترض أنها جماعية، تم إعداد 59 تصميم أولي بمساحة إجمالية وصلت إلى 514 ألف هكتار.

وللدفاع عن مصالح الجماعات السلالية، تم خلال هذه السنة منح 415 إذن بالترافع أمام القضاء لفائدة نواب الجماعات السلالية أو المحامين المنتدبين. كما تم تتبع 1441 قضية على صعيد المحاكم الإدارية، بتنسيق مع الوكالة القضائية للمملكة، و1957 قضية أمام المحاكم العادية فيما يخص النزاعات المتعلقة بالعقارات الجماعية واستخلاص الديون المتأتية من عمليات الكراء.

وفي إطار تعبئة الرصيد العقاري للجماعات السلالية لدعم ومواكبة السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع المستثمرين عموميين كانوا أو خواص، تم خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013، إنجاز 272 عقد، منها 249 عقد كراء و23 عقد تفويت، وذلك بمساحة إجمالية تفوق 6260 هكتار.

وبهدف توظيف سليم لمدخرات الأراضي الجماعية، يتم إنجاز مشاريع تنموية لتمكين الجماعات السلالية من الإندماج في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم سنويا رصد غلاف مالي يناهز 120 مليون درهم عوض 40 مليون درهم خلال الأربع سنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، تمت المصادقة على إنجاز 97 مشروع بقيمة 45 مليون درهم في مجالات متعددة كالماء الصالح للشرب، والبنايات المختلفة، والطرق القروية، و الكهربة القروية، والمشاريع الفلاحية المدرة للدخل.

كما تم كذلك توزيع ما يناهز 455 مليون درهم على 76.000 ذي حق تابعين لـ 109 جماعة سلالية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة.

ولترشيد تدبير هذا الوعاء العقاري، تواصل الوزارة التفعيل التدريجي لميثاق لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية على الصعيد الإقليمي وتكثيف المقاربة التعاقدية في هذا المجال بين الوصاية والصعيد الإقليمي في

إطار برامج-عقود، حيث تم إعداد عقود برامج جديدة مع عدد من العمالات والأقاليم ليصل عددها الإجمالي منذ انطلاق هذه التجربة في سنة2007 إلى 46 عقد.

ومواصلة منها لتحسين الحكامة وتكثيف برنامج التواصل مع مختلف الفاعلين، فإن الوزارة منكبة على إعداد تنظيم فعاليات "حوار وطني حول الأراضي الجماعية" من أجل التفكير في رؤية مستقبلية واستشرافية لتثمين وتدبير هذا الوعاء العقاري الجماعي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا منها بأهمية **حماية القدرة الشرائية** للمستهلك وصحته وسلامته، بادرت الوزارة بتوجيه تعليمات صارمة لمصالح المراقبة على صعيد العمالات والأقاليم من أجل التحلي باليقظة الدائمة وتفعيل آليات تدخلاتها والحرص على الحضور الميداني المستمر لضمان السير العادي للأسواق.

كما تم العمل على ضمان التتبع المنتظم و المستمر لحالة الأسعار ولوضعية تموين السوق الوطنية، لاسيما من المواد ذات الاستهلاك الواسع، واستباق كل مخاطر محتملة لنقص أو خصاص في التموين.

ومن جهة أخرى، فقد واصلت الوزارة تتبع و تأطير أداء **المراكز الجهوية للاستثمار** باعتبارها إحدى آليات تفعيل سياسة التدبير اللامتمركز للاستثمار وشريكا أساسيا للجهات وللسلطات العمومية في الميادين المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات ومواكبة تنفيذ وتتبع الإستراتيجيات القطاعية على المستوى الجهوي.

وقد تميز نشاط المراكز الجهوية للاستثمار، خلال الستة أشهر الأولى من السنة الجارية، بمواكبة المشاريع الاستثمارية وخلق المقاولات حيث بلغ عدد المقاولات المحدثة 13.310 وحدة (مقابل 13.669 تم إحداثها خلال نفس الفترة من سنة 2012 بتراجع طفيف نسبته 2%)، كما بلغ عدد المشاريع المصادق عليها، خلال نفس هذه الفترة، ما مجموعه 819 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 61 مليار درهم بزيادة قدرها 10% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي إطار تنفيذ برنامج العمل الذي وضعته الوزارة من أجل تحسين آليات التدبير اللامتمركز للاستثمار وتتبع الاستثمار على الصعيد الجهوي، تم العمل على وضع نظام معلوماتي موحد «SI-Invest» يتم العمل به على صعيد المراكز الجهوية للاستثمار يهدف إلى تتبع الملفات الاستثمارية وتسريع وتيرة البت فيها، و يخول هذا النظام للإدارة المركزية وللإدارات المعنية و المستثمرين المعنيين إمكانية الإطلاع على كافة مراحل عملية دراسة المشاريع الاستثمارية والبت فيها.

ومن أجل تعزيز المكتسبات المحققة في مجال معالجة الملفات الاستثمارية، فقد تم الحرص على متابعة العمل من أجل تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال الذي يعد ورشا مفتوحا داخل اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال.

واعتبارا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يكتسيها قطاع سيارات الأجرة، فقد اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير في إطار مقاربة مندمجة لتنظيمه وتأهيله.

ففي هذا الإطار، تمت مواصلة تطوير النظام المعلوماتي الخاص بتدبير سيارات الأجرة لضبط جميع المتدخلين في هذا القطاع لتحسين تدبيره، خاصة عبر تسريع وتيرة العمل بمسطرة تفويض استغلال رخص سيارات الأجرة وفق مقتضيات العقد النموذجي، إذ تم إلى **غاية شهر أكتوبر الأخير** تجديد ما يناهز 11.000 عقد، وكذا تفعيل برنامج تجديد أسطول سيارات الأجرة من الصنف الثاني الذي تم تعميمه مع بداية سنة 2013 ليشمل كافة العمالات والأقاليم، حيث تم إلى غاية أكتوبر المنصرم، تجديد ما يقارب 4.300 سيارة أجرة من الصنف الصغير استفاد أصحابها من الدعم الحكومي.

وعلى إثر قرار الحكومة القاضي بتطبيق نظام المقايسة الجزئية لأسعار البنزين الممتاز والغازوال والفيول الصناعي، فقد عملت الوزارة على مواكبة تفعيل هذا القرار، من خلال اتخاذها لمجموعة من التدابير لمواكبة عملية الدعم المخصص لفائدة مهنيي سيارات الأجرة. وقد تم بهذا الخصوص على مستوى كافة العمالات والأقاليم، فتح قنوات للتواصل مع المهنيين وأرباب سيارات الأجرة من أجل التحسيس وتقديم التوضيحات حول طريقة الدعم مع التأكيد على المحافظة على تعريفة النقل في مستوياتها الحالية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين. وتفعيلا لذلك، تم إحداث موقع إلكتروني خاص بمهنيي سيارات الأجرة حول تدبير عملية الدعم المخصص للوقود في إطار مواكبة نظام المقايسة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

واصلت المفتشية العامة للإدارة الترابية جهودها سواء على مستوى التفتيش والبحث والتحري، أو على مستوى الافتحاص والتدقيق.

فبالنسبة لمهام **التفتيش**، فقد بلغ عدد المهمات المنجزة إلى غاية 30 نونبر 2013، ما مجموعه 79 مهمة تتعلق بمراقبة التسيير المالي والإداري للجماعات الترابية، ومراقبة التعمير وتسليم السلط والتحري في التصرفات المنسوبة للمنتخبين وبعض الموظفين أو بعض رجال السلطة وأعوانهم.

وفي هذا الصدد، فقد تم اتخاذ 82 إجراء لمعالجة الاختلالات والنواقص المسجلة، من أهمها العزل من عضوية أو مهام رئيس المجلس ونوابه، والإحالة على المجالس الجهوية للحسابات، أو المتابعة القضائية، علاوة على الإجراءات التأديبية المتخذة في حق الموظفين أو رجال وأعوان السلطة، وعزل نواب الجماعات السلالية.

وفيما يتعلق بمهام **الإفتحاص والتدقيق**، فقد بلغ مجموع المهام المنجزة خلال نفس الفترة 188 مهمة، تتوزع بين تدقيق الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وافتحاص نظام المراقبة الداخلية المعتمد من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية على صعيد 83 عمالة وإقليم.

وعلى مستوى تتبع مراقبة التعمير والبناء، قامت لجن اليقظة بعدد من العمالات والأقاليم بضبط ما مجموعه 3984 مخالفة في ميدان التعمير والبناء إلى حدود 30 نونبر 2013، تم بشأنها اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- ✓ توقيف الأشغال بـ 626 ورشا مخالفا للقانون؛
- ✓ هدم 618 بناية غير قانونية؛
- ✓ إيداع الشكوى في حق 2311 مخالفا.

وفي هذا السياق، يجدر التأكيد على الدور التوجيهي والبيداغوجي لهيئة المفتشية العامة في ترسيخ ثقافة المواكبة والتتبع والتقييم والمراقبة الداخلية والافتحاص، وذلك بهدف تعميق قواعد التدبير الرشيد ومبادئ الحكامة الجيدة.

وعلى مستوى **التكوين**، فقد واصلت الوزارة عبر مديرية تأهيل الأطر الإدارية والتقنية، تنفيذ مخططها الاستراتيجي لتكوين وتقوية القدرات ودعم الكفايات خاصة لفائدة الجماعات الترابية (2011 – 2015).

وقد تمحورت أهم المنجزات حول تنظيم أو المساهمة في تنظيم دورات تكوينية وندوات ومنتديات لفائدة المنتخبات والمنتخبين المحليين، وإنجاز برامج للتكوين تستهدف الشعب المهنية المحلية (منها الحالة المدنية، التنقلات الحضرية، التعمير، حماية البيئة، الصفقات...)، فضلا عن متابعة تأهيل جهاز التكوين بكل من وجدة وايموزار كندر وسلا. وقد استفاد من هذه الدورات التكوينية ما مجموعه 320 .12 مشاركا.

وإسهاما من هذه الوزارة في تطوير وتبسيط مساطر طلب الحصول على الوثائق الإدارية على الخط، تم تقديم المساعدة اللازمة للجماعات الراغبة في توفير خدمات عبر الأنترنيت (watiqa.ma) والتي حظيت بنيل الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "تشجيع-امتياز2012". وقد وصل عدد الجماعات المستفيدة من خدمة "وثيقة" إلى نهاية نونبر المنصرم 104جماعة (بما فيها 50 جماعة قروية). و من المرتقب أن يرتفع عدد الجماعات المشمولة بهذه الخدمة إلى 139 جماعة عند مطلع السنة المقبلة.

وفي نفس السياق، تم الانكباب خلال هذه السنة على إعداد تقييم شامل لـ **"دليل المساطر الإدارية الأكثر تداولا على صعيد الإدارة الترابية والجماعات الترابية"** والذي سبق تعميمه على كافة العمالات والأقاليم و الجماعات الترابية لاعتماده كمرجع موحد للمساطر. وعلى ضوء هذا التقييم سيتم إعداد طبعة جديدة لهذا الدليل برسم السنة المقبلة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

بلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2014، ما مجموعه 21,1مليار درهما، بما في ذلك اعتمادات الالتزام.

ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

أولا: ميزانية التسيير بمبلغ يناهز 18,2 مليار درهم، ويشمل هذا الغلاف اعتمادات الموظفين بمبلغ 14,9 مليار درهم واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,3 مليار درهم.

ثانيا: ميزانية الاستثمار بمبلغ يناهز 2,9 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء (2 مليار درهم).

أما الاعتمادات المرصودة للحسابات الخصوصية، فقد بلغت ما يناهز 27.5مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي (5ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (114 مليون درهم)؛
- حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (24,5 مليار درهم)؛
- الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية (200 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات (756مليون درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (566,5 مليون درهم)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (30 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر (508.4 مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (381 مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (200 مليون درهم)؛
- صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها (274.3 مليون درهم).

وفيما يتعلق بمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة، فقد تم تخصيص 70 مليون درهما للمراكز الجهوية للاستثمار و185 مليون درهم لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية.

وأخيرا، فقد بلغت حصة وزارة الداخلية من المناصب المحدثة برسم سنة 2014، 4000 منصبا.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2014.

و فقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.